بيئة البصرة الملوثة بحاجة إلى معالجة سريعة

متحصصون يشخصون الخلل ويحددون الإجراءات لحماية المدينة وأهلها من التلوث البيئي

البصرة/ المدى

تشهد محافظة البصرة تلوثاً كبيراً يشمل المياه والهواء والتربة والتلوث الإشعاعي ويعد التلوث المائي متفاقماً في مدينة البصرة لأسباب عديدة، منها: زيادة نسبة الأملاح TDS في الأنهر الرئيسة واختلاط مياه الأمطار بمياه المجاري مع رمي مخلفاتها في الأنهر الفرعية والرئيسة، إضافة إلى مشاكل التلوث النفطي وبقع الزيت ورمي النفايات ومخلفات المطاعم والبيوت في الأنهر ورمي مخلفات القطاع الصناعي والتجاري.. (المدى) أرادت أن تسلط الضوء على هذه الظاهرة السلبية المؤثرة على صحة المواطن فأجرت عدداً من اللقاءات مع متخصصين في مختلف الميادين.

تلوث مائي كبير

عضو مجلس البصرة وعضو مجلس التعاون البيئي، الأستاذ الدكتور صالح إسماعيل نجم الكرناوي، قال لـ(المدى): إن هناك العديد من الملاحظات عن حالات التلوث البيئي في محافظة البصرة.. وإن تأثير التلوث المائي على الأسماك والأحياء المائية بات كبيراً جداً، ولم يكن التلوث في التربة أفضل حالاً من تلوث المياه جراء ظهور الأملاح في قشرة الترب وإهمال زراعة المناطق الخضر والمتنزهات لسنين طوال وعدم توفر الحزام الأخضر لإحاطة المدينة.

وأضاف: إن تراكم الأزبال والنفايات الصلبة المطروحة من المنازل والمتاجر وقطاع الصناعة يشكل هاجساً بيئياً كبيراً لدى المواطن في البصرة، كما إن انتشار بقع الزيت فوق أرض محطات تعبئة الوقود وفي المناطق الصناعية وحول مصافي البصرة بات أمراً هاماً يتوجب معالجته ناهيك عن مشاكل الطمر الصحي العشوائي.

أما أهم مسببات التلوث الهوائي فهي انبعاث الدخان والملوثات الأخرى في حقول النفط ومعامل الطابوق ومعامل الصناعات النفطية والغازية وحرق الغازات في المشاعل ((Flares وكذلك ملوثات الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والحديد والصلب وصناعة الأسمنت والصناعة الورقية.. الخ.

وأكد الدكتور الكرناوي أن استخدام أنواع رديئة من البنزين والديزل وازدياد عدد المركبات والسيارات يساهم في طرح كميات لا يستهان بها من الملوثات إلى الجو، وبالتأكيد تركت الحروب العديدة التي خاضها العراق ومنها حرب تحريره، تلوثاً كبيراً من أكداس السكراب والتلوث الإشعاعي (والخردة) من الأسلحة المدمرة والمتناثرة في أماكن مختلفة في المحافظة.

أمراض سرطانية

الدكتور ثامر أحمد حمدان، أستاذ جراحة العظام والكسور/ عميد كلية الطب في جامعة البصرة، قال: لقد لوحظ بأن هناك زيادة ملحوظة في نسب الإصابة بالأمراض السرطانية في جنوب العراق وذلك استناداً إلى عدد المرضى الداخلين في ردهات الكسور والجراحة العامة مقارنة بالسنوات العشر السابقة.. كما وإن الزيادة تصل أحياناً إلى خمسة أضعاف مما هي عليه سابقاً. ولوحظ أيضاً إن الأورام السرطانية أصبحت قليلة الألم كبيرة الحجم مع زيادة ملحوظة في حجم الورم خلال فترة قصيرة ونعتقد إن ذلك يعود إلى التلوث باليورانيوم المخصب.

الأسماك تنقل الأمراض

ويقول الدكتور نجم رجب خميس من قسم الأسماك والثروة البحرية/ كلية الزراعة جامعة البصرة إن أهم مصادر الضرر بالصحة العامة في مدينة البصرة ناتجة من تلوث البيئة المائية بفضلات المجاري والمحال التجارية والمطاعم والبيوت والمصانع ومياه البزل والنفط والأسواق وسوء عرض الغذاء فيها وقذارة أماكن العرض وتلوثها بمياه المجاري وكثرة النفايات وفضلات محال البيع وخصوصاً فضلات اللحوم والألبان وكثرة الحيوانات السائبة كالكلاب والقطط والجرذان وانتشار تربية حيوانات النقل والرعي داخل المدينة كذلك تلوث الهواء داخل المدينة بعوادم السيارات وزيادة عدد السيارات القديمة وبيع المنتجات النفطية في المناطق السكنية وغير ذلك.

ضرر المواد الشمعية

الأستاذ الدكتور كوركيس عبدال آدم/ كلية العلوم تحدث عن استثمار المخلفات الشمعية الملوثة للبيئة في شركة مصافي الجنوب قائلاً:

يرافق عمليات التصفية في المصافي النفطية في وحدات إنتاج الدهون كميات كبيرة من المواد الشمعية المحتوية على نسب متباينة من الزيوت وتكون كميات كبيرة من اكتشاف هذه المنتجات بشكل شبه سائل أو كركيزة تسبب التلوث وذات استخدامات محددة للأغراض الصناعية يتم إعادة فصل المستوى الزيتي من الشمع بطرق مختلفة منها استخدام المذيبات العضوية وتكون مشتقات مع اليوريا والتي تكون عادة مكلفة ومعقدة وتسبب هذه الملوثات مشاكل بيئية كثيرة لذا علينا إيجاد طرق جديدة لتحويل الشمع شبه السائل إلى شموع صلبة ذات استخدامات صناعية مختلفة بطرق كيمياوية مختلفة وعديدة.

معالجة المخلفات الصلبة

أما الدكتور احمد مجيد الكاظمي/ كلية الهندسة فيتحدث عن المعايير الهندسية والبيئية لإدارة المخلفات الصلبة قائلاً: (تعتبر عمليات ادارة المخلفات الصلبة.. جمع هذه المخلفات وبما يؤمن منع انتشار الامراض والاوبئة وتقليص مخاطر تحلل المواد العضوية والحد من احتمالات حدوث الحرائق وصرف هذه المخلفات وبالطرق التي تؤمن الحفاظ على البيئة ومنع التلوث.

تأهيل شبكة المياه

ويقول أ.د اسعد محمد رضا رئيس قسم الكيمياء والبيئة البحرية في مركز علوم البحار من خلال عدد من البحوث التي اجراها للفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٢ لتحديد وجود البكتريا في مصادر المياه الطبيعية (الخليج العربي، شط العرب، الانهر الفرعية الداخلة لمدينة البصرة وكذلك مياه الشرب سواء محطات التصفية او شبكة توزيع المياه، فهناك ثوابت وقياسات بكتيرية لتقويم صلاحية المياه سواء للشرب او الاستخدامات الاخرى والفحوصات التي تجرى تشمل فحوصات على البكتريا الدالة على التلوث ولأن بكتريا القولون البرازية من الكائنات المجهرية التي تقطن قولون الانسان والحيوانات لكونها توجد بأعداد كبيرة وبإستمرار حتى في الحالات الطبيعية في براز الانسان والحيوانات فإن وجودها بتراكيز معينة في الماء يشير الى ان الماء ملوث بالغائط البشري او الحيواني.. ونتيجة لكون البيئة المائية ومياه الشرب في البصرة بيئة مثلى لنمو العديد من الاحياء المجهرية لذلك فقد تم استحداث وتحوير عدد كبير من الاوساط الزراعية للكشف عن وجود البكتريا. كذلك تم تحوير بعض طرق الحضن للكشف عن البكتريا المحضنة.

ان شبكة توزيع مياه الشرب في البصرة انشئت منذ ستين سنة او اكثر وان هذه الشبكة لا تصلح لإيصال المياه بالشكل المطلوب الى المستهلك وبالتالي لابد من اعادة النظر في هذه الشبكة.. كما ان محطات توزيع المياه وعلى الرغم من كون الماء الخارج منها خالياً من الاحياء المجهرية ولكن لابد من استعمال طرق حديثة في معالجة وتصفية المياه.. كما ان مختبرات هذه المحطات لا تملك الحد الادنى من الاجهزة الحديثة التي تساعد الباحثين للقيام بدورهم. اذن فلا بد من تلاحم وتضافر الجهود من اجل بيئة نظيفة خالية من الامراض.

تأثيرات الفضلات

ويقول أ.د. صادق علي حسين - قسم الاسماك والثروة البحرية/ كلية الزراعة عن مصادر تلوث البيئة المائية في القطر ومستويات تأثيرها..

ان انواع الملوثات التي تصرف الى البيئات المائية في القطر هي اما على شكل مركبات كيمياوية او مركبات عضوية فسفورية او مواد جيوكيمياوية او كائنات حية بايلوجية او منتجاتها او بعض الخصائص الفيزيائية كالحرارة التي قد تطلق الى البيئة مع مياه التبريد لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وبعض المنشآت الصناعية الاخرى لذا فإنه علينا دراسة الوضع البيئي وتبويب مصادر تلوث البيئة المائية في محاور تتناول تركيز التلوث الناجم عن الفضلات المنزلية وفضلات المجاري والفضلات الصناعية والمتدفقات الاخرى والاجسام المقاومة للتحلل والمبيدات الحشرية ومبيدات الادغال وخواصها الخطرة على البيئة والحياة ومخاطر الاسبتوس والغرين وعواقب الافراط في استخدام الاسمدة والمنظفات وتصريفها الى البيئات المائية وغيرها..

المبيدات سلاح ذو حدين

وعن الاستعمال الخاطئ للمبيدات وتأثيره على الانسان والبيئة يقول المهندس الزراعي صباح صبري نجم..

في اول بدء اكتشاف المبيدات حدثت ثورة في عالم الزراعة حيث طويت صفحة من صفحات الخسائر الفادحة التي كان يتعرض لها المزارعون من جراء تعرضها لأخطر الآفات الزراعية وفتحت صفحة مليئة بالامل والرجاء في تحقيق الامن الغذائي للبشرية ولكن وللاسف لم يعرف الانسان في ذلك الوقت أن المبيدات سلاح ذو حدين حيث اخذ المزارعون التوجه الكامل نحو استخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية لأجل الحفاظ على محاصيلهم ولكن يوماً بعد يوم وبتقدم العلم والتحليلات اكتشف الجانب المظلم من هذه المبيدات إذ أنها مواد سامة وخطرة على الإنسان والبيئة التي يعيش فيها لاسيما الاستعمال الخاطئ لها من قبل المتطفلين على الزراعة الذين لم يملكوا الحد الأدنى من الدراية عن هذه المواد.

تهريب النفط.. والتلوث

وعن تهريب النفط ودوره في تلوث نهر شط العرب تقول أ. د. أزهار علي قسم الأسماك.

لقد أظهرت الدراسات إن الرواسب تحوي على تراكيز عالية للهيدروكاربونات النفطية إذ أنها ما بين (٤٩,٥ - ٢٩,١) ماكروغرام لكل غرام وزن جاف بينما وصلت تراكيز النفط في عضلات الأسماك المدروسة ما بين (٢٤,٢ - ٨,٣) مايكروغرام لكل غرام وزن جاف ومن التأثيرات المهمة للتلوث النفطي هو إحداث تغيير في نوعية وكمية الطحالب القاعية السائدة في شط العرب.

من اجل تحقيق العدالة في التوزيع

لجنة برئاسة نائب المحافظ تشرف على توزيع السمنت في بابل

بابل / مكتب المدى

تصاعدت اسعار المواد الانشائية نتيجة تزايد الطلب عليها من الشركات والمقاولين، وكذلك المواطنين الذين شرعوا ببناء مساكن جديدة لهم وإعادة ترميم منازلهم التي يقطنون فيها، وساهمت التحصينات الخرسانية في زيادة الاسعار والتي استخدمتها القوات المتعددة الجنسيات الموجودة في العراق، لتحصين مواقعها او لتحصين مراكز الشرطة، وعلى اية حال، فان البعض من المواطنين ساهموا ايضاً في صنع الازمة كما هو الحال مع أزمات الوقود الدورية.وباتت اعداد غفيرة من الرجال والنساء في محافظة بابل تحمل معاملات قطع السمنت حتى بلغ الامر حد الفساد الاداري وتوجيه تهمة الرشوة لاحد منتسبي مكتب قطع السمنت المركزي لانه اخذ يفضل الواحد على الآخر في التجهيز وأرتأت إدارة المحافظة ومجلسها أن تتشكل لجنة للاشراف على توزيع مادة السمنت.

خطة توزيع جديدة

يرأس لجنة توزيع السمنت في المحافظة السيد نضال عبد الله نائب محافظ بابل، الذي قال لـ (المدى) ان عملية توزيع السمنت كانت منوطة بمكتب قطع السمنت التابع إلى معمل سمنت السدة، وكان المكتب يقطع للمواطن ويأخذ حصته من انتاج المعمل، وقد حدثت مشاكل عديدة دعت إدارة المحافظة إلى تشكيل لجنة تدقيق موقف الوكلاء الامني المنتشرين في عموم المحافظة لغرض تجهيزهم بالسمنت وفق الحصة المقررة للمحافظة (٤٠٠) طن ثم يقوم الوكيل الناقل بشحنها بموجب مناقصة إلى وكيل بيع هذه المادة.. واضاف نائب المحافظ لقد تشكلت لجنة للتوزيع بموجب وصولات وفي بداية عمل اللجنة كانت حصة المواطن (٤) اطنان في ضوء اجازة البناء، وقد حولت للجنة (١٦٠٠) معاملة، اضافة للمعاملات الجديدة، وأرتأت اللجنة منح (٢) طن استناداً لاجازة البناء النافذة لـ (٣) سنوات، ثم اصبحت شهرية وتم انجاز طلبات الـ (١٦٠٠) معاملة.

ارتفاع اسعار السمنت

لقد بدأت اللجنة عملها منذ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٤، وقد تسلمنا في شهر نيسان (٦٣٠) طناً كان يجب أن نستلم (٤٠٠٠) طن وهذا فرق كبير، فانتاج المعمل لا يسد الحاجة والسبب تقادم المعمل وعطلاته المستمرة، وفي شهر مايس تسلمنا (٣٤٨٦) بواقع (٥١٥) طناً والكميات المتسلمة لشهر حزيران كانت (١٦٨٠) طناً ولتموز (٢٨٤٠) طناً ومجموع ماتم تسلمه لاربعة اشهر هو (٨٦٣٦) طناً بينما يفترض حسب المقرر أن تبلغ كمية التسلم (١٦٠٠٠) طن لغاية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٤، وبهذا يكون العجز المتحقق ٥٠٪ اضافة إلى أن حصة السمنت المقاوم التي لم يتم استلامها أطلاقاً بسبب الوضع الامني في كربلاء، وحرصت إدارة المحافظة على اشراك ممثل عن مديرية الشؤون الداخلية وممثل عن مجلس المحافظة.

وقال السيد نضال عبد الله لقد فوجئنا برفع سعر طن السمنت في ١/ ٧ إلى (٨٥) ألف دينار بأمر من الوزارة.

مدير مستشفى الفلوجة العام لـ(المدى):

المدينة بحاجة إلى مستشفى جديد ووزارة الصحة تريدنا أن ننتظر (١٠) سنوات!

الانبار / المدى

يقع مستشفى الفلوجة العام على الضفة الأخرى لنهر الفرات الخالد وخلف الجسر الحديدي ذي الممرر الواحد.. ويشير تأريخه إلى عام ١٩٦٤ كمستشفى للصدرية ثم إلى مستشفى عام عندما كان عدد سكان المدينة لا يتجاوز الـ(٢٠) ألف نسمة.. ومع زيادة الكثافة السكانية للفلوجة التي يبلغ عدد نفوسها حالياً نحو (٤٠٠) ألف نسمة بقي المستشفى العام خارج هذه المعادلة حيث لم يشهد تطوراً ملموساً أو توسعاً جذرياً وإنما تغييرات بسيطة لا تواكب الزخم السكاني إضافة إلى موقعه غير العملي خارج المدينة.

نقص في الأجهزة الطبية

ومن أجل الإطلاع على الواقع الصحي للمدينة ومستشفاها العام زارت (المدى) مدينة الفلوجة والتقت الدكتور عبد الجبار رشيد الحديثي مدير المستشفى وكالة الذي قال: على الرغم من أن مستشفى الفلوجة يضم أقساماً للجراحة العامة والكسور والعيون والباطنية والنسائية والأطفال إلا أنه مستشفى قديم تنقصه أقسام أخرى مهمة منها جراحة الأوعية الدموية وجراحة الدماغ والأعصاب والجراحة الناظورية إضافة إلى الأجهزة كالأشعة المتطورة والتعقيم المركزي وأجهزة تفصيلية في الاختصاصات الموجودة فعلاً في المستشفى.

ويواجه المستشفى الذي يضم (١٧٣) سريراً بعد التوسيعات زخماً كبيراً من المراجعين يبلغ بحدود (٥٠٠) مراجع يومياً في الأيام الاعتيادية وتجري فيه (٣٥) عملية جراحية أما في الظروف الاستثنائية فالعدد مفتوح وقابل للمضاعفة والملاك الطبي بحالة استنفار قصوى طوال ساعات اليوم.

المستشفيات البديلة غير مؤهلة

ويشير الدكتور مدير المستشفى إلى أنه وخلال الأحداث الساخنة لمدينة الفلوجة في نيسان الماضي تم استخدام المستشفيات البديلة داخل المدينة لصعوبة وصول المواطنين والجرحى إلى المستشفى العام.. إلا أن هذه المستشفيات عبارة عن مراكز للرعاية الصحية الأولية وغير مؤهلة لإجراء العمليات وتحتاج إلى الكثير. كالردهات والأسرة وصالات العمليات.. من هنا نؤكد حاجة مدينة الفلوجة إلى بناء مستشفى عام جديد بـ(٤٠٠) سرير ومستشفى نسائية وأطفال بـ(٢٠٠) سرير داخل المدينة للنهوض بواقعها الصحي حيث أن هناك قطع أراض تابعة للدولة تفي بالغرض كما يمكن الاستفادة من المستشفى الحالي بمشاريع صحية أخرى وقد فاتحنا وزارة الصحة التي برغم مشاريعها الصحية الكثيرة فإنها غيرمستعدة لبناء مستشفى جديد قبل عشر سنوات في الأقل..؟!وأضاف أن الدوائر الصحية في مدينة الفلوجة وفيها المستشفى العام تحظى بدعم دوائي رسمي وعن طريق المنظمات الإنسانية إلا إننا نعاني من شحة في المضادات الحيوية وأدوية التخدير..

دوائر صحية مساندة

*اما عن الدوائر الصحية الأخرى في المدينة فأجاب:

- هناك دوائر صحية مساندة للمستشفى منها قطاع الرعاية الصحية الذي يضم المراكز الصحية الأولية وهي أربعة مراكز رسمية في أحياء الجمهورية والوحدة ونيسان ودور السمنت إضافة إلى مراكز صغيرة في المناطق الأخرى وهناك مستشفى أهلي واحد هو مستشفى طالب الجنابي الذي عمل أثناء أحداث الفلوجة كمستشفى عام مجاني ومجمعات صحية تعاونية بأسعار مخفضة وأكثر من (٩٠) عيادة طبية خاصة.

كما تجدر الإشارة إلى المستشفى الأردني الذي قدم خدمات جليلة لأبناء المدينة وهي بادرة نعتز بها كثيراً ومستشفى البحرين الذي افتتح مؤخراً وهو عيادة خارجية أكثر منه مستشفى وهذه المؤسسات الصحية أسهمت بشكل إيجابي في تخفيف الزخم الحاصل على مستشفى الفلوجة العام.

برغم انفتاح استيرا الملابسد والمواد الصناعية الداخلة فيها

رواج تجارة (البالات) بكل ما تحمله من سلبيات

بغداد /كريمة فرحان

بيع وشراء الملابس المستعملة.... تجارة رائجة في أغلب الدول، إلا إننا في العراق لم نعرفها إلا قبل سنين مضت، ولم تكن بالسعة ذاتها التي نشهدها اليوم، فقد راجت وتوسعت تجارة (البالات) عندما انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وخاصة في سني الحصار حتى صار يبحث عن السلعة الأقل سعراً.

قبل سنين لم تكن تجارة (البالات) بهذا الحجم ولا بهذا الانتشار بل كانت هناك أسواق قليلة تعتمد في الأساس على المعاطف والقماصل والبدلات الرجالية. أما اليوم فقد احتلت وغطت بضاعة (البالات) - اللنكات - أغلب مناطق بغداد فهي تمتد من أسواق الكاظمية، الأعظمية وباب المعظم والشورجة وبغداد الجديدة والدورة والباب الشرقي وساحة الطيران وتشتمل على كل ما تحتاج إليه العائلة من ستائر وشراشف ومناشف حمام وجواريب رجالية وأحذية نسائية وحقائب، إلى جانب المعاطف والبدلات الرجالية وملابس الأطفال و(التراكسوت) وبنطلونات الجينز والملابس الداخلية النسائية و(الكولون)، وصار لها تجار كبار ووسطاء وباعة جملة ومفرد وباعة متجولون في عربات متنقلة وارتفعت أسعارها أيضاً وصار لها منافذ عديدة للدخول منها تأتي من تركيا واليونان وألمانيا وهي ليست بالضرورة ملابس مستعملة بل هناك الجديد منها والتي جاءت نتيجة تصفية المحال لأي سبب أو التي لا تواكب الموضة من حيث اللون أو الفصال أو نوعية القماش ومثل هكذا بضاعة تحتفظ (بماركاتها) وتباع في محال الملابس الجاهزة في مناطق راقية: منها المنصور والكرادة على أساس إنها ملابس جديدة مستوردة.

الجواريب والملابس الداخلية

وشد انتباهنا في أسواق الكاظمية كثرة باعة الجواريب و (الكولونات) وعند النظر إليها تدرك كم هي متسخة.. وكم احتوت من براغيث وحشرات بين طياتها بالرغم من وجود جوارب رخيصة منتجة محلياً، ولو إنها أقل جودة، إلا إنها أكثر سلامة وصحة، فما يدري ما تحويه تلك الجواريب من أمراض وفطريات تنتقل عن طريق ارتدائها في حين لا يمكن غليها لتعقيمها وخاصة (الكولون) النسائي الذي يتلف إذا ما تعرض للغليان لأنه مصنوع من (النايلون) ناهيك عن (الكولون) النسائي الصوفي منه أو النايلون فإنه سيكون واسطة سريعة وسهلة لانتقال أمراض نسائية.

أما الملابس الداخلية للأطفال معروضة بعربات قذرة وهي لا تزال ملطخة ببقايا الأوساخ، هل ينقص أطفالنا الأمراض لتستورد لهم أمراض أخرى؟!. صحيح إن ملابس الأطفال رخيصة بل أكثر الملابس رخصاً ولكن كم من العوائل التي تقوم بغلي وتعقيم الملابس (بالديتول)، لا أريد أن أخيف من يشتري هذه البضاعة وقد عرفنا إن أغلب المشترين هم من الذين يعانون ضعف القدرة الشرائية.

فرح سوق (اللنكة) هناك الأحذية والحقائب النسائية ولم تكن أسعارها رخيصة فتتراوح الأسعار بين ١٠ - ١٥ ألف دينار.

ونترك صاحب الأحذية لنتوجه إلى بائع الشراشف ومناشف الحمام، فإذا كان من الضروري أن يكون لكل فرد من أفراد العائلة الواحدة (منشفة وخاولي) خاصة به وحده، فكيف إذا كانت هذه المنشفة مستوردة وهي مستعملة؟!. ثم إنها هي أيضاً لم تكن رخيصة وليست بحالة جيدة، فكيف يمكن استعمالها مع التأكيد على إنها لم تعقم فما زالت تحمل آثار البقع فلماذا لا يتم غليها وكيها قبل عرضها؟

رأي

خطر في بالي سؤالان ربما لا يعجب أطرافاً عديدة، وأولها تجار هذه البضاعة الرائجة. الأول: فما دامت البضاعة مستوردة وبأسعار عالية - كما أكد أغلب الباعة - فلماذا لا يتم استيراد غير المستعملة (جديدة) لتجنب المواطن الشعور بعدم الارتياح النفسي وحفظ ماء وجهه وهو يقلب تلك الملابس؟

والثاني لماذا لا يصار إلى تنشيط بضاعة الملابس للشركات الحكومية: وتوسيعها وإدخال القطاع الخاص في هذه العملية وتقديم القروض الصناعية له والأخذ بيد الصناعة المحلية وتقديم التسهيلات الممكنة لصناعة الملابس بأنواعها كافة، لا لتنافس الاستيراد فحسب، بل لتكون البديل عنه، علماً بأن أسعار ملابس البالات ليست رخيصة هي أيضاً، وبذا تضمن ملابس صحية جديدة؟